S/PV.7810

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨١٠

الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غيموليبكا
	أوروغواي	السيد غونثاليث
	أوكرانيا	السيد إلنيتسكي
	الصين	السيد زو زونغشينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميندیث غراتيرول
	ماليزيا	السيد عبد الرزاق
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	نيوزيلندا	السيد كينيدي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2016/864)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1638522 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2016/864)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/960، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/864، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حظي مشروع القرار بـ ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣١٨ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أرجو – بطبيعة الحال – أولا، أن أغتنم هذه السانحة لأعبر عن تهنئتنا لكم، السيد الرئيس، بتولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر متمنيا لبلدكم الصديق ولكم شخصيا التوفيق.

كما أرجو أن أتقدم لسلفكم، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، بالتهنئة على إدارته الحكيمة الفاعلة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

أرجو أن أعبر عن شكري للسيد الأمين العام على تقريره المعروض على مجلسكم الموقر في الوثيقة S/2016/864.

وإذ نشهد اليوم تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة ستة أشهر، يطيب لي أن أشير إلى الأدوار الإيجابية التي قامت بها القوة منذ تكوينها إلى جانب المجهودات الحكومية والمجتمعية التي بدأنا نرى ثمارها في الاستقرار الأمني الذي تعيشه أبيي والتقدم الملحوظ في ترسيخ مفاهيم التعايش السلمي بين مجتمعي قبائل المسيرية ودينكا نغوك، الذي أورده تقرير السيد الأمين العام المشار إليه.

أرجو أن أؤكد لمجلسكم الموقر على التعاون التام لحكومة جمهورية السودان مع القوة المؤقتة تمكينا لها من تنفيذ ولايتها وإنجاز تفويضها وهو ما ظل منهج تعاطي الحكومة السودانية مع القوة منذ إنشائها وحتى اليوم، بما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة أبيي. كما أرجو أن أؤكد على أهمية أن تلتزم القوة الأمنية بحدود ولايتها ومناط تفويضها الذين حددهما قرار مجلس الأمن ١٩٩٠(٢٠١١) المنشئ للقوة الأمنية المؤقتة، وهي بذلك توفر البيئة الملائمة لتحقيق النتائج المرجوة.

إن الحكومة تؤكد التزامها بكل الاتفاقات الموقعة مع جنوب السودان بدءا من اتفاق السلام الشامل، الذي أفضى إلى قيام جمهورية جنوب السودان في العام ٢٠١١، وبروتوكول أبيي ٢٠٠٥ والاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة

الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة منطقة أبيي وأمنها الموقع في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، واتفاق التعاون بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وندعو، من هنا، الإخوة الأشقاء في حكومة جنوب السودان إلى الانخراط بجدية مع الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي للإسراع بتكوين مؤسسات أبيي التي نص عليها اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ سعيا لتحديد الوضع النهائي لأبيي الذي يظل حقا بيدي رئيسي السودان وجنوب السودان فقط، وفقا للاتفاقات الموقعة بينهما.

ونرجو هنا أن نؤكد على أن منطقة أبيي أرض سودانية، لجمهورية السودان كامل السيادة الإقليمية عليها وفقا لأحكام القانون الدولي ولقرار المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي ولاتفاق السلام الشامل وبروتوكول أبيي لعام ٢٠٠٥. ولا يعدل هذا الوضع إلا عبر استفتاء أبيي المتفق عليه بين حكومتي البلدين أو أية تدابير أخرى يتفق عليها الطرفان بإرادتهما الثنائية المشتركة فقط.

ويؤكد وفد بلدي أن الطريق نحو استدامة السلام والاستقرار في منطقة أبيي وعلى طول خط الحدود بين السودان وجنوب السودان يقوم على دعامتين أساسيتين هما تنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي وتنفيذ جميع الاتفاقيات المضمنة في إطار اتفاقية التعاون الموقعة بين السودان وجنوب السودان، حيث تنص الاتفاقية الأولى على إنشاء الإدارة المشتركة لأبيي، والمجلس التشريعي المشترك، والشرطة المشتركة لأبيي. وهي مؤسسات أساسية لا غنى عنها في إدارة المنطقة وتقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها وتعزيز التعايش السلمي بين مكوناتها المجتمعية وتهيئة الظروف الملائمة لحسم مسألة الوضع النهائي لأبيي بصورة تلبي تطلعات كافة أصحاب المصلحة في صيغة تنال رضا الجميع.

من ناحية أخرى، وضعت اتفاقية التعاون أساسا متينا لتطبيع العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وتعزيز التعاون بين البلدين في جميع المجالات، واستدامة السلام بينهما، حيث غطت مجالات النفط والتجارة والحدود والترتيبات الأمنية وأوضاع المواطنين وغيرها من المجالات المهمة في هذه الاتفاقية.

إلا أن إخوتنا وأشقاءنا في جنوب السودان لم يبدوا حتى الآن حماسا إلا لتنفيذ اتفاقية النفط، متجاهلين تنفيذ بقية الاتفاقيات، خاصة اتفاقية الترتيبات الأمنية التي نصت على وقف دعم وإيواء الحركات المتمردة وإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وإنشاء الآلية المشتركة للتحقق ومراقبة الحدود.

ويأمل وفد بلدي في هذا الشأن أن تفي حكومة جمهورية جنوب السودان بتعهداتها بتنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية بجميع جوانبها، حتى تنطلق العلاقات بين البلدين لآفاق أرحب من التعاون وتخلق الظروف الملائمة لحسم موضوع الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

ونرجو أن نعبر هنا عن التقدير والتثمين للإشارات التي وردت مؤخرا من الشركاء الدوليين، والتي تدعو أشقاءنا في جنوب السودان إلى التخلي الكامل وبطريقة عملية واضحة عن دعم الحركات المسلحة التي تنشط في جنوب السودان وتتخذ منه منطلقا لعملياتها التخريبية في السودان. كما نرحب أيضا بالإشارات التي أطلقتها حكومة جنوب السودان مؤخرا، آملين أن يقترن القول بالفعل.

وفيما يخص نشر شرطة تأمين المنشآت النفطية الموجودة في حقل دفرة، يؤكد وفد بلدي أن هذا الأمر اقتضته ضرورات عدم إنشاء الشرطة المشتركة لأبيي حتى الآن، من ناحية، ووجود حركات تمرد سودانية في جنوب السودان يمكن أن تستهدف هذه المنشآت الحيوية، من ناحية أخرى. وهي، أي هذه القوة في نهاية الأمر، قوة محدودة العدد والعدة.

ويتفق وفد بلدي مع ما ورد في تقرير الأمين العام حول أهمية استئناف عقد اللجنة الإشرافية المشتركة ويدعو إلى

الانتظام في عقدها. ويدعو في هذا الشأن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للسودان وجنوب السودان وجميع الشركاء الآخرين إلى مضاعفة جهودهم لتشجيع حكومة جنوب السودان على عقد الاجتماعات، وعلى تمكين الآلية المشتركة للتحقق مراقبة الحدود من عملها بصورة سلسة وإزاحة جميع العقبات التي تعترضها.

لقد تناول تقرير الأمين العام توجه أعداد مقدرة من مواطني جنوب السودان إلى بلدي عبر أراضي منطقة أبيي، حيث توجهوا بصورة خاصة إلى ولايات شرق دارفور وجنوب دارفور وغرب كردفان، الأمر الذي يؤكد من ناحية، على خصوصية العلاقة القائمة بين شعبي السودان وجنوب السودان، وهي خصوصية سنستمر في رعايتها وتعظيم شأنها، وإلى استقرار الأوضاع بولايات دارفور، من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤكد على صواب ما ظل بلدي يدعو إليه وينادي به من ضرورة البدء في تنفيذ استراتيجية ممرحلة وسلسة لخروج بعثة اليوناميد من دارفور.

ويطيب لي في الختام أن أزجي خالص الشكر والتقدير لجميع شركائنا الذين تسهم جهودهم في تيسير عمل لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، خاصة حكومة إثيوبيا ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول السودان وجنوب السودان والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان. ولا تفوتنا الإشادة بهذا الانخراط الإيجابي من الأمين العام ومع ما ورد في تقريره. وندعو إلى تكاثف وتضافر الجهد للمضي في هذا الاتجاه الصحيح الذي يمكننا من معالجة المسائل العالقة وعد السماح أبدا بتعويق هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية: سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم من أجل إنجاح رئاستكم. كما أود أن أنوه بالدور الإيجابي الذي اضطلع به سلفكم في قيادة المجلس خلال الشهر الماضي.

إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي هي أفضل ما تحقق لأبيي في تاريخها الطويل من الكفاح والإهمال والمعاناة من انعدام الأمن. هناك الكثير مما يتعين عمله، فقد أحرز تقدم ملحوظ صوب تعزيز السلام والأمن في أبيي، وتعزيز المصالحة والتعاون فيما بين المجتمعات المحلية التي تتلاقى موسميا في المنطقة، وتقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدة الإنسانية والبدء في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولم يكن ذلك ليحدث أو ليكون ممكنا بدون الجهود الخلاّقة والدؤوبة من جانب قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

والتعاون بين البلدين أمر حاسم لأي جهود بناءة ومثمرة في أبيي. والواقع أنه حتى التقدم الذي أحرزته قوة الأمم المتحدة الأمنية لم يكن ليتحقق بدون قدر من التعاون العملي من جانب حكومتَي السودان وجنوب السودان. ومع ذلك، يلزم تعاون أكثر بكثير إذا أريد للجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة الأمنية أن تواصل تحقيق نتائج ملموسة تعود بالفائدة على الطائفتين، وأن تساعد على تيسير التحسن المستمر في العلاقات بين البلدين.

ونشعر بالتشجيع إزاء التحسن الذي حدث مؤخرا في العلاقات بين البلدين. ويحدو حكومة جنوب السودان أمل خالص في أن يتطور ذلك حتى إلى مزيد من التعاون حيال المجموعة الواسعة من المجالات ذات الاهتمام والفائدة المشتركين. وفي هذا الصدد، نؤمن إيمانا راسخا بأن منطقة أبيي يمكنها أن تساهم إسهاما كبيرا في تنمية العلاقات الودية

بين البلدين. ويمكن أن يتم ذلك من خلال البناء على التعاون بين الطوائف على مستوى القواعد الشعبية، الأمر الذي يمكنه أن يتوسع إلى المستوى الوطني في البلدين.

وكما تبدو الأمور الآن، من الواضح أن البحث عن حل نهائي لمشكلة أبيي توقف بسبب الخلافات بين الحكومتين، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق، ثابو مبيكي، والدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وسكان أبيي والمجتمعات المحلية المجاورة، من الشمال والجنوب على السواء، الذين يهاجرون موسميا إلى المنطقة بحثا عن الماء والكلأ لا يمكن التخلي عنهم وتركهم يعانون من الإهمال الناجم عن عدم تحمّل الدولة المسؤولية عن أمنهم ورفاههم العام. والمجتمع الدولي مدعو إلى التدخل وملء الفراغ، ليس لصالح المجتمعات المحلية المعنية مباشرة فحسب، بل أيضا لصالح البلدين في المدى البعيد. وهذا مطلوب تحقيقه بشكل ملحّ بغية استقرار الحالة في المنطقة، وتهيئة بيئة تفضي إلى المزيد من الحوار البنّاء والمثمر بشأن مستقبل أبيي.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2016/864) إلى أنه تم إحراز تقدم كبير في عدد من المجالات الهامة، على الرغم من أن الحالة الأمنية في أبيي لا تزال محفوفة بالخطر. وتواصل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي القيام بعمليات للحفاظ على السلام والاستقرار. ونظرا لأن إنشاء جهاز شرطة أبيي لا يزال صعب المنال، فإن عنصر الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية يواصل دعم الحفاظ على القانون والنظام من خلال تسيير دوريات تفاعلية تقوم على المشاركة المجتمعية. وفي هذا الصدد، يتعاون عنصر الشرطة التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية مع قادة من الطائفتين لتعزيز الأمن في المناطق المجاورة وحماية المدنيين. كما تواصل قوة الأمم المتحدة الأمنية تشجيع ودعم كلتا الطائفتين بغية تعزيز الحوار والمصالحة.

ومن خلال العمل بشراكة مع قادة المجتمعات المحلية على كلا الجانبين، تعمد قوة الأمم المتحدة الأمنية إلى توفير الأمن وتشجع لجان السلام المشتركة على إنشاء وإدارة سوق مشتركة لمجتمعاتها المحلية. وفي الواقع، وكما يذكر الأمين العام، أحرز زعماء قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية تقدما مشجعا في معالجة المسائل التي تؤثر على شعبيهما، بما في ذلك تعزيز المصالحة بين مجتمعاتهم المحلية.

وتم عرض التقدم المحرز في مختلف المجالات على الأعضاء في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي الذين هم من جنوب السودان عند زيارتهم للمنطقة في آذار/مارس ٢٠١٥. أمّا المجالات التي تناولها العرض المذكور فشملت الحالة الأمنية والسياسية، وأنماط إعادة التوطين في شمال أبيي، ووضع العائدين، وإنشاء السوق المشتركة، ومشاريع التنمية ذات الأثر السريع، والأعمال الإنمائية الأخرى التي تضطلع بها الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وخلال الأسبوع ذاته، اجتمع في الخرطوم رئيس البعثة بالنيابة/قائد القوة مع الأعضاء السودانيين في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، وأطلعهم على التطورات الحاصلة في المنطقة. ولقد تلقى التأكيد على دعم الحكومة السودانية للعمل الذي يجري القيام به، ولا سيما تعزيز عملية السلام على الصعيد المحلي.

والمجالات الأخرى التي أُحرز فيها تقدم تشمل الإنتاج الزراعي؛ والرعاية الصحية المتكاملة، بما في ذلك التغذية، والنظافة الصحية، وخدمات الصرف الصحي؛ والخدمات التعليمية التي تشمل إصلاح المدارس وتوفير المواد المدرسية؛ وحماية النساء والأطفال من العنف الجنسي والانتهاكات ذات الصة؛ وخدمات إزالة الألغام. وقد ساعدت هذه الإنجازات على عكس مسار الهجرة إلى خارج المنطقة، وشجعت على إعادة التوطين وإعادة الإدماج، وقلّلت إلى أدنى حد من الأنشطة الهدامة التي تهدد السلام، ودعمت استدامة مبادرات السلام المحلية في المنطقة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في مختلف المجالات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تعزيز وتوطيد السلام والأمن والاستقرار وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وهذا الأمر يجب أن يكون أولا وقبل كل شيء من مسؤولية حكومتَي السودان وجنوب السودان. وعلى الرغم من الموارد المحدودة جدا لحكومة جنوب السودان والتحديات الخطيرة التي تسببها الأزمات الراهنة في البلد، لا تزال هذه الحكومة تبذل كل ما في وسعها لمساعدة شعب أبيي. وحكومة السودان مدعوة إلى الاستجابة بصورة أكثر إيجابية لاحتياجات المنطقة، الأمر الذي بوسعها أن تفعله وهو لصالحها على حد سواء.

وجدير بالذكر، كما جاء في تقرير الأمين العام، أن القيود التي تفرضها حكومة السودان على المنظمات غير الحكومية تحدّ من القدرة التنفيذية للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، ولا سيما في الأجزاء الشمالية من أبيي. ومثلما يذكر الأمين العام أيضا، فبالاضافة إلى عدم توافر الأموال الكافية، تشمل التحديات الأخرى ارتفاع تكاليف التنفيذ بسبب القيود الأمنية واللوجستية، وتأخّر إصدار تصاريح السفر، وفرض حكومة السودان قيودا على تحركات الأفراد والإمدادات.

وفي الختام، ثمة مسألة لا تزال تشكل مصدرا للحزن والغضب العميقين في صفوف قبيلة دينكا نغوك هي عدم تحديد المسؤولية عن قتل رئيسهم الأكبر الذي اغتيل، إلى جانب أحد حفظة السلام التابعين للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي، على يد عضو من قبيلة المسيرية في أيار/مايو ٢٠١٣.

وبالرغم من أنه أنشئت لجنة للتحقيق لإجراء تحقيق في القتل، فإن تقريرها لم ينشر إطلاقا. ولذلك، من الأهمية بمكان لعملية التعافي والمصالحة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية أن تعلن نتائج لجنة التحقيق وتوصياتها من أجل تمكين المجتمعات المحلية من طي ملف المسألة وإجراء عملية المصالحة العرفية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.